

وتحتمه بان المراد بالايان حينئذ ماد عليه وصفه تعالى بالمؤمن
 فان ايمانه هو تصديقه في الازل بكلامه القديم بوجود وحدانيته
 وليس تصديقه هذا محمداً ولا مخلوقاً تعالى ان يؤمن به حادث خلق
 تصديقه لرسله باظهار الحجج فانه من صفات الاعمال وهو حادث
 عند الاشاعة قد يمتد عند التردد بين التسليم والانتفاء بعد علم عن قصد
 هذا المعنى لان ما في قلبه وصفه تعالى بما هو من فهو غير مخلوق
 قطعي نظراً لما يحتمل في حكمه شرعياً مع التسليم والاعتقالات
 والاعمال والمؤمنون وغلبة الحال ونظير ذلك بقام حكم الكل
 وخروج من العقود في هذه الاحوال هذا وقد منع جماعة من العلماء
 الاعلام ومنهم ابو حنيفة واصحابه الكرام ان لا يقول احد ان
 مؤمن ان شاء الله واجازة كثير من قال **اليس** وهو اكثر
 السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من النشأة
 والمالكية والحنابلة ومن المتكلمين الاشاعرة وهو قول سفيان
 الثوري وقال **المصر** في شرح مسلم عن اكثر الصحابة المتكلمين
 ان لا يقول المؤمن مقتصر عليه بل يضم اليه ان شاء الله وعن الاوزاعي
 وغيره التخيير وهو من اطلق نظراً الى انه جائز في الحال
 ومن قال ان شاء الله اما للترك والمجهل بخاتمة الاعمال قال
 ابن حجر ووجه جواز انه المقصد بالاستثناء فيه لا التبرك انتفاعاً
 لقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك عند الا ان يشاء الله فان
 يعطى طلب الاستثناء حتى في قطعي الوصول وقد صرح به فيه في
 في لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله مع ان غيره تعالى قطعي
 التصديق تعليمها العمادة في حرف الما موكها اليه انتهى
 ولا يخفى انه خطأ بين الاستثناء والتعليق المستفاد من الايات
 عند تصد فعله او وعده بقوله في زمن الاستقبال وهو مما لا يخفى
 فيه احد من ارباب الحال وبين الاستثناء للترك الذي يقال في قطعي العلم

طاعة الله والرسالة
 فانما الاستدلال في
 ذلك الصفة التي
 ان

كلمة

كفا في الاية الثانية ايمانه لا يحمله شيء من الافعال وانما الكلام
 في ملكونه او جهين تحقيق في الحال وقابل الزوال في الاستقبال وان
 الاولى ما ذكر من الاقوال والظاهر انه لا يستثنى لكونه الجواز
 طبق السؤال اذا السائل ما قصد بسؤاله الاتصافه بالايان في
 زمان الحال اذ من المعلوم ان احدا لم يطبق على المال وكذا الاستثناء
 عرفاً في قطع التوهم اصلاً لانه اذا سئل انت مكي او مدني او حجازي او
 عايش او شاب او طويل لا يقال ان شاء الله وكذلك اذا سئل ان
 الرب واحد او محدي قل لا يقال نعم ان شاء الله لانه يحصل التردد
 في تصديقه والشك في تحقيقه والسؤال قبله توحيد منه ان تركه
 بعد عن التهمة بعد الجرم في الحال في تقديره تصديقه بالتعليق
 فرمما اعتادت نفسه التردد في الايمان لكثرة اشعار النفس بواحدة
 الاستثناء بتردد هاتين الايمان واستمراره في التسليم واجاب عنه
 بما لا طائل تحته فتدبر والعلم باصدر من الاستثناء عن بعض السلف
 مبنى على كثره خوف ان لا يكون داخله المناقين حيث قال تعالى
 الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين ومن قال
 البخاري عن ابن ابي مليكة ادركت ثلاثين صحابياً كلهم يخافون لقاء علي
 نفسه ما منهم من احد يقول ان ايمانه على ايمان جبريل وميكائيل
 لان ايمانهما مقطوع بهما لعصمتهما واما غير المعصوم فهو
 غير جائز الاكسب الخطا هو لان تحقيق السابعة واللاحق
 غير معلوم الا عند المطلع على السراير وكذا لما سئل ابو يزيد
 حينئذ احسن او ذنب اكثرت فقال ان من على الايمان
 فهي احسن منه والاذنب الحيوان خير منها وعند الاستثناء
 خلافاً غريب في الكافر فقال بعضهم يقال هو كافر ولا يقال ان
 شاء الله ومنه من يقول هو كافر ان شاء الله فاحسب
 عن الاحسان اي في المايقان باعمال الاركان والمراد به
 قبان

قال